قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

تحليل وتقييم سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Analysis and evaluation of support and promotion strategies for SME enterprises in Algeria

بوقادير ربيعة [1]، * ،نجاح عائشة [2].
[1] جامعة ابن خلدون، تيارت، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر.
[2] جامعة ابن خلدون، تيارت، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر.

Key words:

Small and medium-sized enterprises.

Investment climate.

National economic competitiveness.

Start-ups.

Entrepreneurship.

Abstract

The purpose of this study is to analyze and evaluate the strategies and programs of support and promotion of small and medium-sized enterprises in Algeria, by analyzing the investment climate in Algeria and exposing the major obstacles of doing business, according to reports published by the World Bank and the World Economic Forum. And by analyzing government policies supporting the small and medium-sized enterprises sector and highlighting the obstacles that weaken its performance, according to reports released by the Organization for Economic Co-operation and Development.

It was concluded that the strategies and programs to support small and medium-sized enterprises in Algeria lack comprehensiveness with monitoring mechanisms and work plans detailing the activities, responsibilities and budgets. Algeria still has great progress to make by reforming entrepreneurial education and training, legislative and institutional framework, support services for small and medium-sized enterprises, facilitating access to funding sources and developing expertise and innovation, these represent the basis of a global strategy to promote and support this sector.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :30-08-2021

المراجعة : 10-12-2021

القبول : 15-12-2021

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مناخ الاستثمار

تنافسية الاقتصاد الوطني

المؤسسات الناشئة.

المقاولاتية.

ملخص

شرعت الجزائر بداية من سنة 2001 في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية،، وفي هذا الإطار فقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة إصلاحات مست العديد من الجوانب: الجانب التشريعي، الجانب المؤسساتي، جانب التأهيل؛ إن هدف هذه الدراسة هو تحليل وتقييم سياسات وبرامج دعم وترقية هذا القطاع، من خلال تحليل مناخ الاستثمار وعرض أهم عراقيل ممارسة الأعمال، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن مجمع البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي؛ تحليل السياسات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على أهم المعوقات التي تضعف من أدائه وذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ ولقد تم التوصل إلى أن سياسات وبرامج دعم تنمية المؤ.ص.م في الجزائر تفتقد إلى إستراتيجية شمولية مدعومة بمخططات عمل، توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات والميزانيات، وآليات الرصد والتقييم؛ حيث لا يزال أمام الجزائر قطع أشواط أخرى من الإصلاح تتعلق بالتعليم والتكوين المقاولاتي، الإطار المؤسساتي والتشريعي، خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل، تنمية ودعم الكفاءات والابتكار، والتي تمثل الركائز الأساسية لإستراتيجية شاملة لترقية وتنمية هذا القطاع.

* Corresponding author at : Ibn Khaldoun University of Tiaret, Algeria.
Email : rboukadir@gmail.com

1. مقدمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أجمع الباحثين على حيوية هذا القطاع باعتباره أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي؛ وتعتبر الجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإدراكها بأهمية دوره في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لاسيما بعد التجارب الأولى التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما أنجر على ذلك من انعكاسات على المجتمع، فكان لابد من إعادة النظر في تلك السياسات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبنت الدولة الجزائرية مع بداية التسعينيات مجموعة من التوجهات أخذت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم فصل من فصولها، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع.

إشكالية البحث

مع بداية الألفية الثالثة وفي إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة إصلاحات، خاصة بعد إصدار القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو أول قانون في الجزائر يهتم بهذا النوع من المؤسسات من خلال إعطاء تعريف رسمي لها وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها؛ وإلى جانب هذا فقد تم تجسيد هذا الاهتمام على مستوى الهيئات حيث بادرت الدولة بإنشاء منظومة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وفي إطار سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي سيكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، فقد تدخلت الدولة، من خلال وضع آليات تمكن المؤسسة الوطنية وعلى وجه الخصوص الصغيرة منها والمتوسطة، من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها، حيث تم تبني مجموعة من البرامج لتأهيلها، منها ما هو وطني تشرف عليه الوزارة الوصية على القطاع ومنها ما يتم في إطار التعاون بين الوزارة والإتحاد الأوروبي.

ومن هذا فالسؤال الرئيسي لبحثنا هو: ما مدى نجاعة سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين في خلق المناخ الاقتصادي الخصب الذي تنمو وتتطور فيه هذه الأخيرة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية:

-ما هي أهم جوانب الإصلاح التي شملتها السياسة العامة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-كيف تؤثر بيئة الأعمال في الجزائر على خلق واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما هي أهم النقائص التي مازلت تشوب سياسات دعم وترقية المؤ.ص.م في الجزائر؟

الفرضيات

-ركزت السياسة العامة لترقية وتطوير المؤ.ص.م، على تقديم الدعم المالي وذلك لزيادة كثافة نسيج هذا النوع من المؤسسات.

-تعتبر الجهود المبذولة من الحكومات الجزائرية لتحسين المناخ الاستثماري، غير كافية لبروز مؤ.ص.م قادرة على الصمود ومواجهة المنافسة المحلية والدولية،

-خصصت الجزائر مبالغ مالية ضخمة لتطوير ودعم قطاع المؤ.ص.م، لكن تبقى سياسة الدولة في هذا المجال تفتقد إلى إستراتيجية شمولية مدعمة باليات للرصد والتقييم .

أهداف الدراسة

-التعرف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع المؤ.ص.م.

-تحليل السياسات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على أهم المعوقات والعراقيل التي تضعف من أدائه.

أهمية الدراسة

توجيه أنظار السلطات العمومية إلى ضرورة وضع برامج وسياسات واضحة المعالم والأهداف لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة

للإحاطة بالموضوع والإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة

لقد قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

-عرض لأهم جوانب الإصلاح التي شهدها قطاع المؤ.ص.م على مدار العشريتين الأخيرتين.

-تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وعرض أهم عراقيل ممارسة الأعمال.

-تقييم وتحليل السياسات والبرامج الداعمة لقطاع المؤ.ص.م.

2. سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. **الجانب التشريعي**: بالإضافة إلى الدعم غير المباشر الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار توفير الغطاء القانوني للاستثمار من خلال قانوني تطوير الاستثمار لسنة 2001 وترقية الإستثمار لسنة 2016، فإنّها تدعمت بصفة مباشرة من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤ.ص.م لسنة 2001، والقانون التوجيهي لتطوير المؤ.ص.م لسنة 2017.

1.1.2. **الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

● **القانون رقم 01-18المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يُعتبر القانون 01-18المؤرّخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001؛ المتضمّن القانون التّوجيهي لترقية المؤ.ص.م كشهادة ميلاد لهذا القطاع، حيث أنّه أوّل تشريع يعطي تعريفا رسميا لمؤسّساته، ويحدّد تدابير مساعدتها، ودعم ترقيتها.

● **القانون رقم 17-02 المتضمّن القانون التّوجيهي لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة** : جاء هذا القانون بمجموعة من التّعديلات والإصلاحات التي مسّت الجوانب التّالية:

❖ تعريف المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

❖ آليات وتدابير دعم وترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

❖ هيكلة المنظومة المؤسّساتية الدّاعمة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

2.1.2. **الدّعم القانوني غير المباشر للمؤ.ص.م**

● **قانون تطوير الاستثمار لسنة** 2001: بعد أن تبيّن عجز المرسوم التّشريعي رقم 93-12 عن تحريك عجلة الاستثمار؛ قرّرت السّلطات الجزائرية إصدار قانون جديد يتمثّل في الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الاستثمار، حيث وسع هذا القانون مفهوم الاستثمار ؛ كما قدم للمستثمرين الخواص والأجانب خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال مجموعة من التسهيلات و التحفيزات الضريبية و الشبه ضريبية و الجمركية، وتقدم هذه المزايا وفق نظامين: نظام عام و نظام استثنائي تستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

● **قانون ترقية الإستثمار لسنة** 2016 : في ظل انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سارعت السلطات الجزائرية إلى استحداث سياسة تحفيزية للإستثمار الوطني والأجنبي وذلك للحفاظ على معدلات مستقرة من النمو والتشغيل، لاسيما من خلال تحسين المنظومة التشريعية المتعلقة بالإستثمار على أساس قاعدة المنفعة المتبادلة، وضمن هدا المنظور يأتي القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار لإضفاء المرونة والشفافية على مناخ الإستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الوطنية بتقديم المزيد من المزايا والإعفاءات للمشاريع الإستثمارية، ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، المدرّة للثروة والمنشئة لمناصب الشغل كالصناعة الفلاحة والسياحة، وكذا الإستثمار في مناطق الهضاب العليا والجنوب قصد الإرتقاء بالتنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي؛ ولقد مسّت التعديلات التي جاء بها هذا القانون ثلاث جوانب أساسية :

❖ إعادة هيكلة منظومة الحوافز والمزايا.

❖ إلغاء أو تكييف بعض القواعد التي تؤثر سلبا على جاذبية الإستثمار.

❖ إعادة تنظيم أجهزة الإستثمار.

2.2. **الجانب المؤسساتي**: لقد تم انشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

1.2.2. **هيئات الدعم التابعة لوزارة PME**: بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات ص. م سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، هدفها الأساسي هو ترقية هذا القطاع، ولتحقيق ذلك أنشأت الوزارة العديد من الهيئات المتخصصة منها:

- **المشاتل**: تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤ. ص .م مؤسسات تسمى "مشاتل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات صوم، ودعمها ويمكن أن تأخذ أحد أشكال التالية: المحضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات. (المادة 02 من المرسوم التنفيذي03-78، 2003)

- **مراكز التسهيل**: تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي -01 18تنشأ لدى وزارة المؤ.ص.م هيئات تحت تسمية "مراكز التسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم. (المادة 01من المرسوم التنفيذي 03- 79، 2003)

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية** PME: تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 ينشأ لدى وزارة PME مجلس استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى. (المادة 2 من المرسوم التنفيذي 03-80، 2003)

2.2.2. **هيئات دعم وتحفيز الاستثمار**: تتمثل في: **(Ministère de l'industrie, 2019)**

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**: أنشأ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لاإرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين دوي المشاريع والبالغين ما بين -30 50سنة على انجاز مشاريعهم.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ: أنشأت سنة 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: ANDI: أنشأت سنة 2001 وتهدف لتطوير الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM : أنشأت سنة 2004 ويتمثل هدفها في تسيير جهاز القرض المصغر وفق

التشريع المعمول به ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ مشاريعهم.

ـ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م AND PME** : أنشأت سنة 2005 من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.

ـ **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF**: أنشأت سنة 2007 مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية.

3.2.2. **الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي**: تتمثل في: **(Ministère de l'industrie, 2019)**

ـ **شركات رأس المال الاستثماري** : راس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمات صغيرة ومؤقتة ويأخذ الأشكال التالية:

- رأس مال المخاطر لتمويل إنشاء مؤسسة.
- رأس مال التطوير لتمويل تطوير مؤسسة.

القانون الجزائري حدد المعدل الأقصى لمساهمة شركة رأس المال الاستثماري في أي مؤسسة بـ 49% ومدة المساهمة بين 5 و7سنوات: هناك ستة شركات أس مال المخاطرة موجودة حاليا منها ما هو عملي ومنها ما هو قيد الإنجاز وهي فروع للبنوك التالية : **CPA ،BDL ،BNA ،BEA ،BADR.**

– صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع: أنشئ سنة 1998

ـ **صندوق ضمان قروض PME "FGAR"**: أنشئ سنة2002وانطلق نشاطه فعليا سنة 2004، وتتمثل مهامه في منح الضمانات لفائدة المؤ.ص.وم بعد إقرار أهلية المشاريع للضمانات المطلوبة.

ـ **صندوق ضمان قروض الاستثمارات CGCIPME " PME "**: أنشئ سنة 2004 وبدأ نشاطه الفعلي سنة 2006 ويتولى مهمة ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤ .ص .م، بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها.

ـ **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة**: أنشئ سنة 2004.

ـ **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع**: وأنشئ سنة 2004.

3.2. **جانب التأهيل**: بهدف تحسين تنافسية المؤ ص وم والرفع من أدائها، قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات، منها ما هو وطني تشرف عليه الوزارة الوصية على القطاع ومنها ما يتم في إطار التعاون بين الوزارة والإتحاد الأوروبي.

ـ **برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة** (2000ـ2006) : يهدف هذا البرنامج إلى ترقية التنافسية الصناعية وتحسين أداء المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وتأهيل محيطها المباشر، انطلق سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة UNIDO تقدر بمليون ومئتي ألف دولار ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بمائة وعشرون مليون دينار جزائري، استفادت من خلال هذا البرنامج 151 مؤسسة من عمليات التأهيل الفعلي بينما اقتصرت 24 مؤسسة على دراسات التشخيص فقط،

كما بلغ عدد عمليات التأهيل 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية و957 عملية مادية. (ساسية، 2014)

ـ **البرنامج الوطني لتأهيل المؤ .ص .م** : انطلق سنة 2007 مدته ستة سنوات رصدت له ميزانية تقدر ب 6 مليار دينار جزائري، عدد المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل 351 مؤسسة، 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص الاستراتيجي و32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. (يحي، 2013-2014)

ـ **البرنامج الوطني لتأهيل المؤ.ص.م** (2010 ـ 2014) : يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20.000 مؤسسة وخلق 200.000 مؤسسة خلال نفس الفترة، بتكلفة كلية للمشروع تقدر بـ 385736000000دج. عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج إلى غاية نهاية 2017 بلغ 5284 منها 2602 ملف مؤهل، كما بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة 1232 عند نفس التاريخ، بالنسبة لتقارير التشخيص فقد تم استلام 868 تقرير، منها 734 تقرير تمت المصادقة عليه. **(Ministère de l'industrie et des mines, 2017)**

4.2. **أشكال أخرى من الإصلاح** : عملت الدّولة على دعم قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال جملة من التّدابير اتّخذتها في إطار السّياسة المالية والنّقدية، وكذلك من خلال قوانين المنافسة والصّفقات العمومية، وتهدف هذه التّدابير إلى توسيع الاستثمارات وزيادة عدد المؤسّسات وتوسيع نشاطها والمحافظة على ديمومتها واستمرارها.

3. تحليل بيئة الأعمال في الجزائر بالإعتماد على تقرير سهولة ممارسة الأعمال

1.3. **ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال**:

قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بمضاعفة المجهودات فيما يخص الإصلاحات التشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وذلك من خلال عقد عدة اجتماعات وزارية بهدف تحسين بيئة الأعمال، وخاصة في إطار اجتماع الثلاثية، الذي يجمع بين الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وعدة جمعيات من القطاع الخاص، ولكن نتائج هذه المجهودات مازالت لم تترجم على أرض الواقع، فحسب التقارير الأخيرة

لسهولة أداء الأعمال، الجزائر تقدم بيئة الأعمال الأكثر تعقيد ضمن اقتصاديات الحوض المتوسط وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول1: ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية

السنة / المؤشرات	2010 (183-1)	2015 (189-1)	2019 (190-1)
المؤشر العام	136	154	157
بدء المشروع	148	141	150
استخراج التراخيص	110	127	129
توصيل الكهرباء	122	147	106
تسجيل الملكية	160	157	165
حصول الائتمان	135	171	178
حماية المستثمر	73	132	168
دفع الضرائب	168	176	156
التجارة على الحدود	122	131	173
إنفاذ العقود	123	120	112
إغلاق المشروع	51	97	76

المصدر: من اعداد الباحثتان بالإعتماد على تقارير ممارسة الأعمال Doing Business 2010, 2015, 2019.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تراجع الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، حيث انتقلت من المرتبة 136 من أصل 183 اقتصاد سنة 2010 إلى المرتبة 157 من أصل 190 اقتصاد سنة 2019، لم تسجل أي تحسن في معظم مؤشراته الفرعية، ما عدا مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر دفع الضرائب ومؤشر تنفيذ العقود ويعود هذا التراجع إلى ثقل الإجراءات الإدارية وطول مدتها وارتفاع تكاليفها. مؤشر إغلاق المشروع هو المؤشر الوحيد الذي تحتل فيه الجزائر مرتبة تحت المئة وذلك بسبب انخفاض مدة التصفية 1.3 سنة، وانخفاض تكلفتها 7% من الأصول، مع معدل تغطية 50 سنتيم لكل واحد دولار.

2.3. **ترتيب الجزائر في مؤشر إنشاء المؤسسات**: قامت الجزائر بعدة مبادرات مؤخرا، لتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يخص إنشاء المؤسسات وتسجيلها ومنها: توسيع شبكة الشبابيك الوحيدة Guichets Uniques والتي أصبحت متواجدة على مستوى 48 ولاية، كما تم تزويدها بمراكز دعم من خلال قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016، كما تم إطلاق بوابة إلكترونية في ماي 2017 لتسجيل المؤسسات عبر الخط، وتورد هذه البوابة معلومات مهمة حول المتطلبات الضرورية لإنشاء المؤسسة وتسجيلها إلكترونيا غير أن هذه العملية تتطلب موافقة الموثق؛ لكن يبقى هذا غير كافي، حيث مازالت الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء المؤسسة، حتى إذا ما قورنت بدول الجوار.

الجدول 2: مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات

المؤشر	الجزائر		المغرب		تونس	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019
إنشاء مؤسسة (المرتبة)	148	150	76	34	47	63
عدد الإجراءات	14	12	6	04	10	06
عدد الأيام	24	17.5	12	09	11	08
التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)	12.1	11.8	16.1	03.7	5.7	04.3
رأس المال الأدنى المدفوع (% من دخل الفرد)	31.0	0.0	11.8	0.0	0.0	0.0

المصدر: : من إعداد الباحثتان بالإعتماد على تقرير ممارسة الأعمال "Doing Business" 2010، 2019.

ويمكن توضيح معطيات الجدول في شكل التالي:

الشكل1: مؤشرات إنشاء المؤسسات في الجزائر ،تونس ، المغرب لسنة 2010.

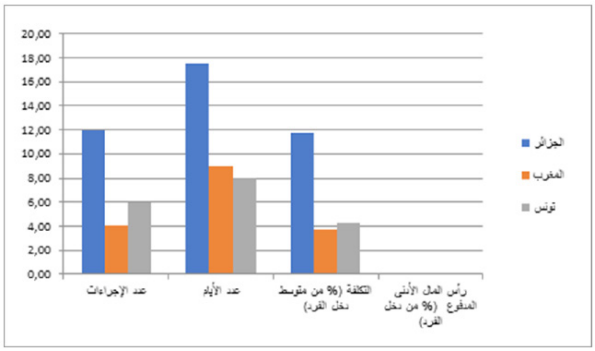

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن تسجيل مؤسسة جديدة يتطلب 12 إجراء وهو ضعف ما يتطلب في تونس، ثلاث أضعاف ما يتطلب في المغرب، بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 17.5 يوم، بينما في المغرب وتونس فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، تكلفة إنشاء المؤسسات في الجزائر أيضا جد مرتفعة حوالي ثلاث أضعاف ما تتطلبه العملية في كل من تونس والمغرب.

مقارنة بسنة 2010، فإن مؤشرات إنشاء المؤسسات لم تشهد تحسنا كبيرا (ما عدا رأس المال الأدنى الذي تم إلغاءه) وهذا ما يفسر بطء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خصوصا، إذا ما قورنت بالمغرب الذي أحرز تحسنا ملحوظا في هذا المجال بفعل إلغاء الحد الأدنى لرأسمال المطلوب، إدخال الرقم التعريفي للمؤسسات، اعتماد التسجيل الإليكتروني، وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات عن طريق الشبابيك الوحيدة.

4. تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي

1.4. ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي: وفقا لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة، محافظة تقريبا على نفس ترتيب سنة 2016 و2015 متراجعة بواقع 08 مراتب مقارنة بسنة 2014 ومتقدمة ب 14 مرتبة مقارنة بسنة 2013 و24 مرتبة بالمقارنة بسنة 2012 أين احتلت المرتبة 110 من أصل 144 دولة، أما عن المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2017 فنوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3: تطور ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2009ـ 2017)

المجموعات الرئيسية		الترتيب العام	أولا: مجموعة المتطلبات الأساسية	ثانيا: مجموعة محفزات الكفاءة	ثالثا: مجموعة عوامل الإبداع والتطوير
تقرير (2010_2009) من أصل 133 دولة	الترتيب	83	61	117	122
	المؤشر (1_7)	3.9	4.4	3.3	2.9
تقرير (2011_2012) من أصل 142 دولة	الترتيب	87	75	122	136
	المؤشر (1_7)	4.0	4.4	3.4	2.7
(2013_2014) من أصل 148 دولة	الترتيب	100	92	133	143
	المؤشر (1_7)	3.8	4.3	3.2	2.6
تقرير (2015_2016) من أصل 140 دولة	الترتيب	87	82	117	124
	المؤشر (1_7)	4.0	4.4	3.4	3.0
تقرير (2017_2018) من أصل 137 دولة	الترتيب	86	82	102	118
	المؤشر (1_7)	4.1	4.4	3.7	3.1

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على

World economic forum (WEF), the global competitiveness report; 2010, 2012, 2014, 2016, 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي بين عامي (2013-2017) وهذا بواقع 11 مرتبة وذلك بتحقيق 4.1 نقطة سنة 2017 من أصل 7 نقاط مع تسجيل إرتفاع ب 0.3 نقطة مقارنة بسنة 2012، مع ذلك فقد تراجعت مقارنة بسنة 2014 أين احتلت المرتبة 79 من أصل 144 دولة. ماهو ملاحظ أيضا أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمد إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية ب 4.4 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كل من الصحة والتعليم الإبتدائي (5.8 نقطة)، كما تحسن تنقيط كل من المؤسسات والبنية التحتية (3.6 نقطة) لكل منهما، ولكن في المقابل شهد محور استقرار الاقتصاد الكلي تراجع كبير حيث انتقل من المرتبة الثانية 2009 من بين 133 دولة (6.4 نقطة) إلى المرتبة 71 سنة 2017 من بين 137 دولة (4.6 نقطة) ويرجع ذلك لعدة عوامل منها: تزايد عجز الميزانية، انخفاض احتياطي الصرف وارتفاع معدلات التضخم.كما شهد ترتيب مجموعة محفزات الكفاءة بعض التحسن حيث احتلت فيه الجزائر المرتبة الثانية بعد المئة بـ (3.7 نقطة)، ولكن مازالت مجمل المؤشرات الفرعية المكونة لهذه المجموعة في مراتب متأخرة، باستثناء مؤشر حجم السوق الذي احتل مرتبة متقدمة نسبيا 36 من بين 137 دولة في 2017، وذلك راجع لتعدد الأسواق الداخلية وكبر عدد المستهلكين، واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتوجات باختلاف أنواعها وطبيعتها ؛ مجموعة عوامل الإبداع والتطوير هي أخرى احتلت مراتب متأخرة، ذلك رغم التحسن الطفيف الذي شهده هذا المحور، وهو ما يعكس الواقع المتردي الذي تعرفه بيئة الأعمال والإبداع في الجزائر.

2.4. أهم عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي

من خلال سبر الأراء الذي يجريه المنتدى الإقتصادي العالمي هناك عدة عوائق تحد من تنافسية الإقتصاد الجزائري وتعرقل ممارسة الأعمال يمكن ترتيبها حسب درجة تأثيرها في: البيروقراطية 18.9٪، الرشوة والفساد 12.8٪، الوصول للتمويل 11.8٪، عدم استقرار السياسات 9.4٪، التضخم 7.7٪ والضرائب 6.1٪. (World Economic Forum, 2017)

الشكل 2 : عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر لسنة 2017

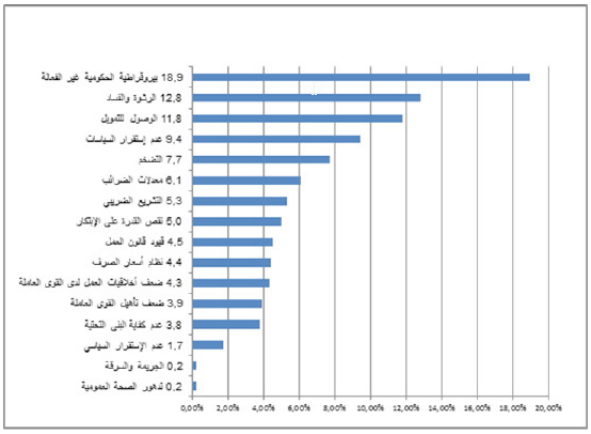

Source: World economic forum (WEF), "The global competitiveness report 2017-2018", Geneva, 2017, P44.

5. تقييم السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتقييم السياسات الحكومية المعتمدة من قبل الجزائر، لتنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدنا على نتائج تقرير" سياسات لصالحPME–شمال افريقيا والشرق الأوسط المتوسطي-" الذي تعده كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، المفوضية الأوروبية (CE)، بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) وبنك الاستثمار الأوروبي(BEI)، وذلك من خلال تقييم وتحليل الأبعاد التالية:

- بعد التعليم والتكوين المقاولاتي: DIM_1

- بعد الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: DIM_2
- بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها: DIM_3
- بعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل: DIM_4
- بعد دعم الكفاءات والإبداع على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: DIM_5

الشكل الموالي يبن نتائج التقييم التي حصلتها الجزائر خلال سنتي 2008 و2013.

الشكل3: نتائج التقييم الجزائر لسنتي 2008 و2013

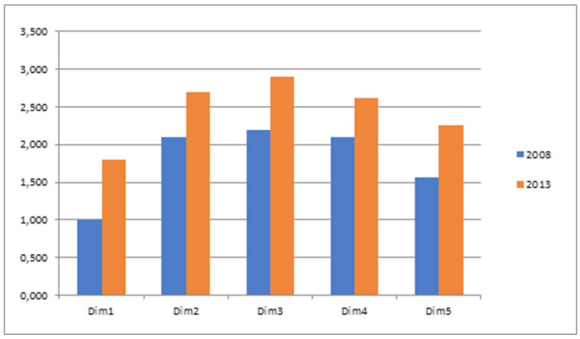

Source: -OCDE/ La commission européenne/ ETF,(2014) , " Politiques en faveur des PME Afrique du nord et moyen. Orient 2014 : évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe", Edition OCDE, p 69.

1.5 **التعليم والتكوين المقاولاتي**: يحلل هذا البعد سياسة دعم المقاولاتية من خلال التعليم والتكوين ويتكون من الأبعاد فرعية التالية: (OCDE/ la commission européenne / ETF, 2014, p. 63)

- إطار سياسة التعليم المقاولاتي: ويقيم هذا البعد مدى امتلاك الدولة لإطار تشريعي واضح خاص لدعم المقاولاتية من خلال نظام التعليم العام والتكوين المهني.

- التعليم الثانوي: يبحث في مدى اعتبار المقاولاتية كمهارة أساسية وإدماجها ضمن مناهج التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي.

- التعليم العالي: يبحث أيضا في مدى إدماج المقاولاتية ضمن مناهج التعليم العالي، وعدم اقتصار ذلك على كليات الاقتصاد والتجارة، ومدى التعاون بين الجامعات والمؤسسات من خلال الحاضنات ومراكز الأعمال.

- تكوين النساء المقاولات: ويبحث في مدى إعطاء المقاولة النسوية المكانة التي تستحقها ضمن السياسات العامة.

من خلال الجدول4 (في الملاحق) نلاحظ أن الجزائر مازالت تقدم مستوى ضعيف في التكوين والتعليم المقاولاتي، حيث بلغ المتوسط المرجع الشامل لهذا البعد1.8<2 وهذا دلالة على عدم اتخاذ أي اجراء (قانون، مشروع، هيئة، مبادرة....) لتطوير هذا المجال؛ كما أن الجزائر تقدم أحسن مستوى"3.5" في مجال المقاولة النسوية وذلك راجع للإمكانيات الاستراتيجية التي تمتلكها لدعم هذا المجال، من خلال شبكات الهياكل الموزعة على 48 ولاية (ANSEJ, ANGEM) والتي تلعب دورا كبيرا في مجال إعلام وتكوين النساء المقاولات.

إن نظام التعليم الرسمي مازال لا يعتبر المقاولاتية كمهارة أساسية ضمن برامج التعليم، فخلال الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي هناك إهمال شبه تام لتعليم المقاولاتية، بينما هناك زيادة في الوعي بأهمية تقديم تكوين في هذا المجال في طور التعليم العالي،ولكن لم يتم دمجها بشكل منهجي في البرامج الدراسية، هذا بالرغم من الإصلاح الذي شهده نظام التعليم في 2008، وإصلاح منظومة التكوين المهني والذي خلق عدة هيئات مثل مجلس الشراكة للتكوين المهني والمجلس الوطني للبرامج، هذه المجالس التي تضم ممثلين من القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية، يمكن أن يكون لها دور فعال في تصميم ووضع استراتيجية وطنية لتعليم المقاولاتية على طول فترات الحياة.

ـ تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 إلى غاية 2019

بعد أكثر من 10 سنوات على اصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر، مازال التكوين المقاولاتي لم يدمج بالشكل الكافي ضمن البرامج التعليمية كمادة أساسية، فيما أشار مخطط عمل الحكومة 2017 إلى إدخال مهارة المقاولاتية ضمن التعلم العام من خلال تطوير مشاريع الطلبة وزيارات للمؤسسات؛ وبالنسبة للتكوين المهني، يهدف مخطط العمل إلى تكوين الشباب لإعدادهم بشكل أفضل للعالم المهني وخلق المؤسسات، كما أحرز التكوين المهني بعض التقدم في هذا المجال من خلال تعزيز الشراكة بين معاهده والمؤسسات الاقتصادية، وكذلك من خلال وضع إطار تشريعي خاص بتعليم المقاولاتية.

2.5. **الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يعتمد هذا البعد على المبدأ الثالث لقانون الأعمال الصغيرة"Think small first"، بصفة عامة يحلل مستوى رقي السياسات العامة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أربعة ابعاد فرعية تتمثل في: (OCDE/ la commission européenne /ETF, 2014, p. 87)

- الاطار المؤسساتي لإعداد سياسات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يقيم هذا البعد مدى وجود استراتيجية واضحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعمة بمخططات عمل، تحدد المسؤوليات وتنسق بين مختلف الهيئات، وتمكن من متابعة وتقييم النتائج.

- تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية: ويقيس درجة الأخذ بإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطوير المبادرات القانونية والادارية، ومدى بساطة هذه الإجراءات

وملائمتها لخصوصيات هذا القطاع.

- التشاور بين القطاع العام والقطاع الخاص: ويقيس مدى وجود قنوات للحوار والتشاور بين القطاعين العام والخاص والتي تساعد كثيرا في تحسين السياسات العامة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية: تقيم هذا البعد دور جمعيات القطاع الخاص في تمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحهم.

تحصلت الجزائر على متوسط مرجع شامل = 2.75 في هذا البعد وهو أقل من متوسط المنطقة والمقدر بـ 3.4، نتائج تقييم هذا البعد بالنسبة للجزائر موضحة في الجدول 5 (في الملاحق)؛ نلاحظ من خلال الجدول تحسن نوعا ما في نتائج تقديم الإطار المؤسساتي لإعداد سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.3 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2013 ويرجع ذلك لـ :

● تكليف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MDIPI) بالسياسات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد أن كانت موزعة على وزارتي الصناعة والاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطبعا سيحسن هذا الاجراء من تنسيق السياسات الداعمة لهذا القطاع، والادماج الجيد له ضمن استراتيجية العامة لتنمية الاقتصاد الوطني.

● الرفع من الموارد المالية المخصصة لتنمية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق هيئات وآليات جديدة لهذا الغرض، حيث حددت الجزائر أهداف جد طموحة فيما يخص انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المؤسسات الموجودة في ظل البرنامج الوطني الجديد للتأهيل 2010-2014، ولكنها لم تتوصل بعد إلى تحقيقها.

● مازال هناك تحدي كبير يواجه سياسات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية في ظل غياب استراتيجية شاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط، مدعمة بمخططات عمل على المدى القصير، لذللك لا توجد أي آلية لرصد تنفيذ وتأثير هذه السياسات.

- شهد كذلك بعد تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية نوع من التحسن، حيث بلغ المتوسط المرجح له 2.3 مقارنة بـ 1.9 سنة 2008، فالجزائر مازالت في المراحل الأولى للإصلاح التشريعي، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات في اطار اجتماع الثلاثية بهدف تحسين مناخ الأعمال، وهناك نوع من التقدم أحرزته هذه اللجنة فيما يخص تسجيل المؤسسات، المصادقة على المشاريع الاستثمارية، العمليات الجمركية.

- كما نلاحظ تحسن ملحوظ في نتائج تقييم بعد التشاور بين القطاعين العام والخاص حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.1سنة 2008 إلى 3.1 سنة 2013، وذلك راجع للتقدم الكبير الذي احرزته الجزار في بناء وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ونذكر على سبيل المثال:

● إجتماع الثلاثية الذي يجمع بين هيئات حكومية، منظمات من القطاع الخاص والجمعيات المهنية والنقابية، حيث يتم من خلاله مناقشة القضايا الاقتصادية الكبرى.

● تشكيل لجنة استشارية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم منظمات من القطاع الخاص وخبراء مستقلين.

●حضور ممثلين من القطاع الخاص على مستوى لجنة متابعة البرنامج الوطني الجديد للتأهيل (2010-2014)

- هناك أيضا نوع من التحسن شهده بعد شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية، الذي انتقل مؤشر تقييمه من 2 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2013، ويعود ذلك لتحسن الذي عرفته بعض المنظمات 2.8 سنة 2013، ويعود ذلك للتحسن الذي عرفته بعض منظمات القطاع الخاص في قدراتها الدفاعية عن مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات السابقة، من خلال تطوير اقتراحات وتوصيات خاصة بها، وكمثال عنها نجد منتدى رؤساء المؤسساتFCE ؛ولكن تبقى المؤسسات المصغرة والتي تشكل الغالبية العظمى من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ممثلة من طرف جمعيات مهنية أو قطاعية وليس لديها قنوات للمشاركة في الحوار بين القطاع العام والخاص وذلك بسبب أن الكثير من هذه المؤسسات تنشط في مستويات مختلفة من اللارسمية.

ـ تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 **إلى غاية**2019

يمثل إصدار القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث يمثل هذا النص الإطار القانوني لسياسة أكثر شمولية وانسجام فيما يخص دعم وتنمية هذا القطاع، ولكن بالرغم من ذلك لا يزال هناك نقص على مستوى تحديد استراتيجية ملموسة ومخططات عمل توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات، والميزانيات وآليات الرصد والتقييم وفي تحليل لأهم ما جاء به هذا القانون:

●مشروع نظام معلومات اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر مرصد وأداة للتخطيط واتخاذ القرار حيث يتم تأسيس هذا النظام في إطار برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PAD-PME) الذي يدعمه بنك التنمية الافريقي.

●بهدف إعطاء مرونة واستقلالية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تغيير الطابع القانوني لها، واعادة تنظيم مجلس إدارتها الذي أصبح يضم ممثلين من

القطاع الخاص.

● بهدف جعل سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز علة التنسيق والتشاور بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، أعاد هذا القانون تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة استشارية تضم منظمات وجمعيات مهنية ممثلة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.5.خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها

يحلل ويقيم هذا البعد أدوات السياسة الحكومية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للأسواق، واغتنام الفرص الموجودة في هذه الأسواق وينقسم إلى ثلاث أبعاد فرعية وهي: (OCDE/ la commission européenne / ETF, 2014, p. 116)

- خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يغطي هذا البعد إطار سياسة خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشكيلة الخدمات المتوفرة، بما فيها خدمات دعم المؤسسات الناشئة (Start-ups).

- توافر معلومات واضحة وهادفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيس هذا البعد مدى توفر المعلومات حول برامج وسياسات وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك حول الاسواق التي تنشط فيها.

- تنشيط الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يركز هذا البعد على كيفية توفير فرص متكافئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الصفقات العمومية.

يوضح الجدول 6 (في الملاحق) نتائج تقييم بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر.

- نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تحسن في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع مؤشرا التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 2.9 سنة 2013 ويرجع ذلك بـ :

● الإرتفاع المعتبر في حجم تمويل دعم المؤسسات من خلال إطلاق البرنامج الوطني الجديد للتأهيل (2010-2014).

● تقديم تشكيلة واسعة من خدمات الدعم للمؤسسات، وإعداد مراكز تقنية متخصصة تقدم خبرات ودراسات جدوى في عدة مجالات (التعبئة والتغليف، الصناعات الغذائية، معالجة المعادن...)، ولكن يبقى الاشكال المطروح على مستوى خدمات الدعم هو عدم وجود آليات لمتابعة وتقييم فعاليتها.

● المعلومات عن مقدمي الخدمات متوفرة على مواقع مختلفة ولكن لا يوجد قاعدة بيانات مركزية.

● فيما يخص خدمات دعم إنشاء المؤسسات، هناك تحسن طفيف مقارنة ب 2008، فهذه الخدمات مازالت لا تغطي كل مناطق الوطن، كما أن أربع حاضنات تكنولوجية التي تم انشائها لم تساهم بشكل فعال في خلق مؤسسات جديدة.

- عرفت الجزائر أيضا تحسنا في مجال الولوج للمعلومات الاقتصادية والقانونية، حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 3 سنة 2013، وتلعب نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن الوزارة المكلفة بالقطاع مرتين في السنة، دورا هاما في توفير معلومة إحصائية عن بانوراما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الدعم المقدمة لها، بالإضافة إلى وجود معلومات عملية إضافية على مستوى المواقع الاليكترونية لكل من CNRI, ANDI, ANDPME....؛ ولكن لا تتوفر بعد بوابة إلكترونية تفاعلية وحيدة يتم تحديثها بانتظام، تسهل على المؤسسات الوصول لمعلومات تغطي كافة المجالات .

- يشير تقييم 2013 إلى أن نظام الصفقات العمومية في الجزائر مفتوح على مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مؤشر التقييم 3.3، ويرجع هذا الى إصدار المادة 55 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 12-23 سنة 2012 والتي تنص على منح 20% من الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم الإعلان عن العروض إجباريا من خلال الجرائد الرسمية، وعلى الأقل من خلال الجريدتين من الجرائد الوطنية؛ وبلغ مؤشر ضمان الالتزام بالمواعيد 4 وهذا نتيجة تفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMD)، وهو آلية تسمح بتغطية فاتورة الحكومية في حالة التأخر عن الدفع، ولكن يبقى اتخاذ الجزائر لسلسلة من الإجراءات التمييزية فيما يتعلق بمشاركة المؤسسات الأجنبية ضمن الصفقات العمومية يحد من التداعيات الإيجابية التي قد تترتب عن مشاركتهم.

- تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 وإلى غاية 2019: لم يعرف هذا البعد تطورات هامة بعد 2013 حيث:

● البرنامج الوطني الجديد للتأهيل مازال قيد التنفيذ ولا يمكن تقييم اثاره على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

● بالنسبة لخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت محتكرة من قبل القطاع العام، ولا توجد أي آليات لقياس مدى فعاليتها.

● تنشيط الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تشكل جانب ايجابي لسياسة دعم هذا القطاع وذلك من خلال إصدار المرسوم رقم 15-247 لسنة 2015، والذي أتاح لهذه المؤسسات المشاركة بطريقة غير مباشرة في هذه الصفقات عن طريق عقود المناولة حيث: "يمكن للمتعامل المتعاقد للمصلحة المتعاقدة منح تنفيذ جزء من الصفقة لمناول بواسطة عقد مناولة،حسب الشروط المنصوص

عليها في هذا المرسوم، ومهما يكن من أمر لا يمكن أن تتجاوز المناولة40 %من المبلغ الإجمالي للصفقة ". (المادة 140 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، 2015)

4.5.وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

يحلل ويقيم هذا البعد السياسات والآليات الحكومية الموجهة لتطوير مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصول هذه الأخيرة لها، وتتكون من الأبعاد الفرعية التالية: (OCDE/ la commission européenne /ETF, 2014, p. 129)

- مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحلل تشكيلة المنتوجات المالية المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي: ويحلل مجموعة القوانين والتشريعات التي يمكن أن تطور من مصادر التمويل؛ وتسهل على المؤسسات المالية منح وتسيير القروض.

- التربية المالية: ويهتم بتقييم دعم وتعزيز التربية المالية من خلال البرامج التعليمية.

نتائج تقييم هذا البعد بالنسبة للجزائر موضحة في الجدول التالي:

- نلاحظ من خلال الجدول 7 (في الملاحق) أن مؤشرات بعد مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسجل بعض التحسن مقارنة بسنة 2008، تحصلت الجزائر على متوسط مرجح شامل 2,8 في سنة 2013 وهي أضعف نقطة بالنسبة لدول المجموعة ويرجع ذلك بـ:

● مازالت القروض البنكية تمثل أهم مصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تطوير بعض الآليات لتسهيل وصول هذه الأخيرة إلى التمويل البنكي مثل: أجهزة ضمان القروض، شركات رأسمال- المخاطرة، القرض الإيجاري ....، ولكن تبقى هناك عدة عراقيل تحيط بتطبيقها.

● مؤشر أجهزة ضمان القروض لم يعرف أي تغيير، حيث مازالت هذه الأجهزة تمول بالكامل من طرف هيئات أو بنوك عمومية أو من طرف المانحين الأجانب.

● نشاط القرض الإيجاري أيضا عرف نوع من التحسن مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع لزيادة عدد الهيئات التي تقدم هذا النوع من التمويل نتيجة التحفيزات الجبائية المقدمة في هذا المجال، لكن تبقى مساهمة هذه الأداة هامشية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يبلغ معدل نشاطات القرض الإيجاري 1% في حين يبلغ هذا المعدل 6%في المغرب 8%في تونس.

● مؤشر شركات رأسمال- المخاطرة أيضا عرف بعض التحسن حيث ارتفع عدد هذه الشركات من 2 سنة 2008 إلى 6 شركات سنة 2013، إلا أن مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى هامشية وذلك بسبب عدم توافق التشريع مع الممارسات الجيدة، وكذلك لأن هذه الشركات تتطلب وجود سوق نشط لرأس المال يساعد المستثمرين على الخروج من المؤسسات عن طريق الطرح الأولى للأسهم، وهذا طبعا غير متوفر في الجزائر.

● مؤشر سوق رأس المال أيضا عرف نوع من التحسن وذلك لإنشاء سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط إدراج أكثر تناسبا وخصوصيات هذه الأخيرة، ولكن لم تساهم هي الأخرى في تمويل هذا القطاع.

● مصدر خارجي آخر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في شبكات Business Angels، وهي عبارة عن خواص يقومون بالإستثمار في مؤسسات ناشئة (Start-ups)ومؤسسات مبتكرة عن طريق شبكة الأنترنيت، مقابل الحصول على حصة في رأسمال المؤسسة، ولكن هذه التقنية غير مستغلة في الجزائر، ولا يوجد لها إطار رسمي وتشريع خاص بها.

- بعد الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2008 وذلك راجع لـ :

● التطور المهم الذي عرفته الجزائر فيما يخص خدمات المعلومات الإئتمانية، بعد إصدار النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فيفري 2012 الذي يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر، حيث تقدم قاعدة البيانات هذه معلومات مهمة تساعد البنوك والمؤسسات المالية على منح وتسيير القروض، كما تم إلغاء الحد الأدنى للقروض التي تتضمنها قاعدة البيانات، بالإضافة إلى إمكانية ولوج المقترضين إليها والإطلاع على المعلومات التي تخصهم بدون تكاليف.

● عرفت الجزائر أيضا تطورا فيما يخص تسجيل الملكيات العقارية، كما تم وضع سجل للأصول المنقولة، لكن لا تزال العملية في مراحلها الأولى.

● يسجل مؤشر حقوق الدائنين قيمة منخفضة 1 ويتمثل هذا المؤشر في الأحكام القانونية التي تحافظ على قدرة الدائنين في استرجاع حقوقهم من المدنيين، حيث أثبتت الدراسات أن هذه الأحكام تتناسب مع حجم القروض الممنوحة من طرف القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام PIB، وفي ظل عدم كفاية الحماية القانونية للدائنين تزداد متطلبات الضمان والإحتياط.

- فيما يخص التربية المالية فالجزائر تقدم أدنى مستوى في هذا المؤشر مقارنة بدول المجموعة، ويبقى هذا المؤشر له تأثير كبير على عرض وطلب التمويل، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تكون محيطة بتشكيلة المنتوجات المالية المتاحة في السوق، وتقدم مستوى ملائم من الكفاءة والشفافية فيما يخص الملاءة المالية.

- بالرغم من التحسن الذي أحرزته الجزائر في بعض مؤشرات التقييم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تعاني من نقص هيكلي في الوصول للتمويل الخارجي وذلك لعدة أسباب يمكن أن نذكر البعض منها في:

- سوق القروض البنكية لا يزال متخلفا بسبب الضبط المفرط واحتكار المؤسسات المالية العمومية، التي تعمل بشروط لا ترتكز إلى قواعد السوق.
- نقص المعلومات الإئتمانية والمالية للمقاولين والمؤسسات بسبب نقص مكاتب القروض ووكالات التنقيط.
- غياب الضمانات المناسبة والمصادق عليها من قبل سجلات الأصول.
- عدم كفاية الحماية القانونية للدائنين، مما يرفع من حجم الضمانات المطلوبة من طرف البنوك.

- تحليل التطورات الحاصلة بعد سنة 2013 وإلى غاية 2019: لا يوجد أي تطورات مهمة في مجال التمويل، فحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018، الجزائر مستمرة في تقديم أداء منخفض فيما يخص مؤشرات منح الإئتمان حيث احتلت الجزائر المرتبة 177 من أصل 190 دولة، فيما احتلت كل من المغرب وتونس المرتبة الخامسة بعد المئة 105 ومصر المرتبة 90 وذلك راجع لـ:

- استمرار احتكار الدولة لسوق المنتجات المالية، سواء من خلال التمويل المباشر، أو عن طريق ضمان القروض (FGAR، CGCI، صناديق الإستثمار الولائية)
- عدم إتخاذ أي مبادرات لإنشاء مكاتب للقروض أو سجل للأصول المنقولة.

5.5.دعم وتنمية الكفاءات والابتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيم هذا البعد مجالات السياسة الحكومية الرامية لدعم الكفاءات والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينقسم إلى بعدين فرعيين هما: (OCDE/ la commission européenne /ETF, 2014, p. 161)

- كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيم سياسات وممارسات تنمية رأس المال البشري وتأثيرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويركز على وجه الخصوص على مدى توافر التكوين ومدى ملائمته لإحتياجات هذه المؤسسات، جودة التكوين وتكييفه مع المؤسسات الناشئة والمتوسعة، وكذا ضمان الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الإبتكار: يقيم سياسات دعم الإبداع ونقل التكنولوجيا، مثل وضع مقاربة استراتيجية للسياسة الابتكارية وإنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا، إضافة إلى تطوير خدمات واسعة من الدعم التقني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

نلاحظ من خلال الجدول 8 (في الملاحق) الموضح أعلاه، عدم تحسن أغلب مؤشرات تقييم دعم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008-2013)، وهذا ما نلمسه من خلال ثبات مؤشرات تقييم تكوين المؤسسات الناشئة، تكوين المؤسسات والوصول إلى الأسواق الدولية؛ كما نلاحظ ضعف أغلب نتائج مؤشر تقييم دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم تتجاوز قيمة المتوسط المرجع الشامل (2,3)، إذا ما قورنت بدول الجوار كتونس والمغرب التي حققت متوسط مرجع بلغ 3,4، وذلك على الرغم من التحسن الذي شهدته مؤشرات: المقاربة الاستراتيجية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا، خدمات الدعم المالي، كما حقق مؤشر الإعانات الحكومية للبحث والتطوير ومؤشر حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبتكرة ومؤشر حدائق العلوم ومؤشر أدوات المستخدمة لدعم التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية والجامعات نتائج مقبولة نوعا ما ويرجع ذلك لـ :

- إتخاذ الجزائر منذ سنة 2008 لمجموعة مبادرات لترقية ودعم الإبتكار تشمل: القطاع الخاص والجامعات ومركز البحث ومنها:

- إنشاء مراكز تكنولوجية على مستوى الجامعات.
- إطلاق 34 برنامج وطني للبحث من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- استحداث شبكة للبحث والتطوير تجمع جامعات، مراكز بحث وممثلين اقتصاديين عن قطاع TIC.
- دخول الحاضنة التكنولوجية لسيدي عبد الله حيز الخدمة وإطلاق ثلاث حاضنات أعمال تكنولوجية بكل من وهران، باتنة وعنابة.
- دخول الحديقة العلمية لسيدي عبد الله حيز الخدمة والقطب التكنولوجي للطاقة الشمسية لحاسي رمل.
- اتخاذ عدة إجراءات في مجال الدعم المالي لترقية الإبتكار من خلال صندوق تملك الإستعمال وتطوير التكنولوجيا الإعلام والإتصال (2009)، صندوق ترفيه التنافسية الصناعية (2012)، البرنامج متعدد الأطراف لدعم إنشاء المؤسسات المبتكرة في البحر الأبيض المتوسط، البرنامج الوطني للمؤسسات الناشئة التكنولوجيا (2013).

ولكن بالرغم من هذا مازال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المحدود نسبيا، فهناك حاجة إلى توسيع وتحديث وتفعيل مرافق الحضانة، ودعم إنشاء شبكات توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية، إمكانية تطوير مشاريع بالتعاون مع المؤسسات الكبرى والمخابر البحثية والشركاء الأجانب.

تحليل التطورات الحاصلة بعد سنة 2013: لا يوجد أي تطورات مهمة في هذا المجال، عدا إسناد مهمة ترقية الابتكار

للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إثر تغيير طابعها القانوني و إسمها لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار حسب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 ؛ولكن لم يتم بعد تحديد إستراتيجية واضحة المعالم من قبل الحكومات لترقية ودعم الابتكار.

6.الخاتمة

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها البلد، وكانت بداية الاهتمام الفعلي بسن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، والذي يعتبر أول تشريع في الجزائر يضع تعريفا رسميا لمؤسسات هذا القطاع ويحدد تدابير دعمها وترقيتها.ولقد توصلنا من خلال هذا البحث الى النتائج التالية :

- شملت السياسة العامة لترقية المؤ.ص.م على عدة جوانب أهمها الجانب التشريعي،الجانب المؤسساتي، جانب تأهيل، بالإضافة إلى جملة من التّدابير والإجراءات اتّخذتها الدولة في إطار السّياسة المالية والنّقدية، وكذلك من خلال قوانين المنافسة والصّفقات العمومية، وهذا ما يثبت خطئ الفرضية الأولى.

- إن الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري، غير كافية لبروز مؤ .ص.م قادرة على الصمود ومواجهة المنافسة المحلية والدولية، وهذا ما أثبتته مختلف التقارير الدولية المتعلقة بالاستثمار والتنافسية، حيث تحتل فيها الجزائر مراتب متأخرة وذلك لعدة عوامل لا تزال تثبط بيئة الأعمال أهمها البيروقراطية، الرشوة، ثقل الإجراءات الإدارية، عدم استقرار السياسات، التضخم وارتفاع معدلات الضرائب ؛ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- تفتقد سياسات وبرامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إستراتيجية شمولية مدعومة بمخططات عمل، توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات والميزانيات، وآليات الرصد والتقييم ؛كما لا يزال أمام الجزائر قطع أشواط أخرى من الإصلاح تتعلق بالتعليم والتكوين المقاولاتي، الإطار المؤسساتي والتشريعي، خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل، تنمية ودعم الكفاءات والابتكار، والتي تمثل الركائز الأساسية لإستراتيجية شاملة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات

-إعداد إستراتيجية شاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتحسين من تنافسيتها، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة والمرتبطة بهذا القطاع، بما فيهم المقاولون، وخبراء تطوير القطاع الخاص.

- يجب أن تحدد هذه الإستراتيجية أهداف كمية على المدى المتوسط، وتدعم بمخططات عمل توضح المسؤوليات والإمكانيات اللازمة لتحقيقها، كما يجب أن تتضمن أليات للرصد والتقييم.

- حل مشكل التنسيق وفعالية سياسات الدعم، قبل توسيع نطاق أدواتها، وتخصيص موارد مالية إضافية.

- ضرورة إجراء تشخيص معمق للقيود وللإمكانيات المتاحة لتنمية هذا القطاع، وفي هذا الصدد يجب إجراء تحليل مفصل لتأثير بيئة الأعمال ومراجعة الإجراءات التي تثبط النشاط المقاولاتي.

- جعل المجلس الوطني الإستشاري كمنصة لتحسين مناخ الأعمال، و زيادة فعالية تمثيل ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتخاذ القرار.

- تشكيل مجموعة عمل متعددة التخصصات تضم مختلف الوزارات المعنية، منظمات العمل، المقاولون، الأساتذة، المجتمع المدني، لتصميم إستراتيجية شاملة للتعليم والتكوين في مجال المقاولاتية.

- إفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب القيام ببعض الإجراءات تبدأ بإنشاء مكاتب للقروض مزودة بملاحق مثل وكالات التنقيط، وصولا إلى تأسيس سجل للأصول المنقولة مع الإعتماد أكثر على أدوات ومصادر مختلفة للتمويل (ضمان القروض، رأس المال المخاطرة، شبكات Business Angels) ....

- تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذا المجال لا يزال محتكرا بالكامل من طرف الأجهزة والهيئات العامة.

- تسهيل إمتيازات دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصفقات العمومية والأسواق الدولية مع متابعة أثار القوانين والإجراءات المؤطرة لهذه المجالات.

- تطبيق آلية AIR تحليل أثار التشريعات أو إختيار PME والتي تهدف إلى تقييم إيجابيات وسلبيات التشريعات الجديدة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- ربط حاضنات الأعمال بالجامعات ومراكز البحث والتطوير والتفعيل نشاط حدائق العلوم والأقطاب التكنولجية .

- توسيع عمل صناديق ضمان القروض ومراكز التسهيل والمشاتل للتكفل بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي ومساعدة المؤسسات المبتكرة.

- إصلاح النظام الضريبي وتقديم إمتيازات أكثر للمؤسسات الناشئة والمبتكرة وللمؤسسات التي تنشط في قطاعات إستراتيجية كالصناعة، السياحة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

قائمة الملاحق

الجدول 4: نتائج تقييم بعد التعليم والتكوين المقاولاتي في الجزائري

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013
اطار سياسة التعليم المقاولاتي.			
اطار السياسة	3	1	2
تبادل الممارسات الجيدة	2	1	2
التعليم غير الرسمي	2	1	1.5
التعليم الثانوي (الأدنى/ العالي)			
التعليم الابتدائي والمتوسط.	2	1	1.5
التعليم الثانوي	2	1	1.5
التعليم العالي			
السياسة الوطنية للتعليم العالي حول تعليم المقاولاتية	3	غير معتمد	1
الممارسات الجيدة في التعليم العالي.	1	غير معتمد	2
التعاون بين التعليم العالي وعالم الأعمال.	2	غير معتمد	1
تكوين النساء المقاولات			
المقاولة السنوية	3	غير معتمد	3.5
المتوسط المرجع الشامل		ـــــ	1.8

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على

-OCDE/ La commission européenne/ ETF,(2014),"Politiques en faveur des PME Afrique du nord et moyen. Orient 2014 : évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe ", Edition OCDE, p 69.

الجدول5: نتائج تقييم بعد الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للمؤ.ص.م.

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2008 (5-1)	تقييم سنة 2013 (5-1)
الاطار المؤسساتي لسياسات دعم المؤ.ص.م			
- وجود تعريف رسمي للمؤ. ص.م		نعم	نعم
-تفويض المسؤولية في اعداد سياسات دعم المؤ.ص.م.	2	1.5	3
-التنسيق الحكومي(ما بين الوزارات) في اعداد سياسات دعم المؤ.ص.م.	3	3	3
-استراتيجية تنمية المؤ.ص.م.	3	2	2
-الاسناد الواضح للمهام عند تصميم ووضع سياسات دعم المؤ.ص.م.	2	2.5	3.5
المتوسط المرجع الشامل		**2.3**	**3.8**
تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية			
-تفويض مسؤولية الاصلاح التشريعي	3	2	3
-استراتيجية تبسيط الاجراءات القانونية والادارية.	3	2	2.5
-مراجعة وتبسيط القوانين والتشريعات السارية المفعول	2	2	2
-إلغاء القوانين والتشريعات غير المعمول بها	2	2	2
-تحليل تكلفة- ربح للقوانين الجديدة والتشريعات حول المؤسسات.	1	1	1
المتوسط المرجع الشامل		**1.9**	**2.3**
التشاور بين القطاع العام والخاص			
-إطار المشاورات	2	2.5	3.5
-التكرار	2	2	3
-انفتاح وشفافية عملية التشاور	3	2	3
المتوسط المرجع الشامل		**2.1**	**3.1**
شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية			
-وظائف الدفاع على مصالح المؤ.ص.م وقواعد حوكمة المنظمات القطاع الخاص	2	2	3
- تقديم الخدمات من قبل منظمات القطاع الخاص والجمعيات المهنية	1	2	2.5
المتوسط المرجع الشامل		**2**	**2.8**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على

OCDE/ la commission européenne /ETF,(2014), "Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe" , édition OCDE, pp (91-97).

الجدول 6: تقييم بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر

المؤشرات / الأبعاد	المعامل	تقييم سنة 2008 (1-5)	تقييم سنة 2013 (1-5)
خدمات دعم المؤ.ص.م.			
- حزمة خدمات الدعم.	2	2	2.5
-توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات.	1	1.5	2
-الحصول على الخدمات.	2	2	3.5
-خدمات دعم انشاء المؤسسة.	2	3	3.5
-حاضنات الأعمال.	2	2	2.5
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**2.9**
توافر معلومات هادفة للمؤ.ص.م			
- جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات للمؤسسات عبر القنوات التقليدية	3	2	3
- توافر المعلومات عبر الانترنيت للمؤسسات	2	2.5	3
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**3**
تنشيط الصفقات العمومية لفائدة المؤ.ص.م			
- تجزئة العروض في الحصص.	1	غير معتمد	4
- إعلام ونشر فرص الصفقات العمومية.	1	غير معتمد	4
-اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات العمومية.	1	غير معتمد	2.5
- ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات .	1	غير معتمد	4
- الانفتاح على الشركات الاجنبية والمؤ.ص.م.	1	غير معتمد	1.5
-ثبات مستوى التأهيل والمتطلبات المالية المطلوبة.	1	غير معتمد	3.5
المتوسط المرجح الشامل		غير معتمد	**3.3**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على

OCDE/ la commission européenne /ETF,(2014), "Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe" , édition OCDE, pp(120-124).

الجدول7: نتائج تقييم بعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

الأبعاد المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2018 (1-5)	تقييم سنة 2013 (1-5)
مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
- أجهزة ضمان القروض.	2	3	3
- شبكات Business Angels.	1	غير معتمد	1.5
-هيئات المالية المصغرة.	2	2.5	3
- القرض الإيجاري.	2	3	3.5
-شركات رأسمال-المخاطرة.	2	2.5	3
- أسواق رأسمال.	2	1.5	2
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.8**
الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي			
- السجل العقاري.	2	3	3.5
- خدمات المعلومات حول القروض.	2	2	4
-نظام تسجيل الأصول المنقولة.	2	1	3
- متطلبات الضمان والاحتياط	3	1	2.5
- حقوق الدائنين.	3	غير معتمد	1
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.6**
التربية المالية			
- التربية المالية	**1**	غير معتمد	**1**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على

OCDE/ la commission européenne /ETF,(2014), "Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe" , édition OCDE, pp(136_144).

الجدول8: تقييم تنمية ودعم الكفاءات والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة2008 (1-5)	تقييم سنة 2013 (1-5)
دعم كفاءات المؤ.ص.م			
-تحليل احتياجات التكوين.	3	غير معتمد	2
-توافر التكوين.	2	1	3.5
-تكوين المؤسسات الناشئة (Start- ups).	2	2	2
-تكوين المؤسسات.	2	1	1
-نمو المؤسسات.	2	1	3
-الوصول إلى الأسواق الدولية.	3	2	2
-ضمان الجودة.	2	غير معتمد	2
-كفاءات التنمية المستدامة للمؤسسة.	3	غير معتمد	2.5
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.7**
دعم الابتكار في المؤ.ص.م			
-ممثلي الكفاءات والمهام.	2	غير معتمد	2
-المقاربة الاستراتيجية للابتكار في المؤ.ص.م	3	2	2.5
-تخصيص قروض لموازنة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2	غير معتمد	2
-إنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا.	1	1.5	2
-المعلومات عن خدمات دعم الإبتكار.	2	غير معتمد	2
-خدمات الدعم المالي.	1	1.5	3
-الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين المؤ.ص.م والمؤسسات البحثية والجامعات	1	غير معتمد	2.5
-الإعانات الحكومية للبحث والتطوير.	1	غير معتمد	3
-حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبتكرة المرتبطة بالتكنولوجيا .	1	غير معتمد	2
-حدائق العلوم/ العناقيد التنافسية ومرافق تعزيز التشبيك.	1	غير معتمد	2
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.3**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على

OCDE/ la commission européenne /ETF,(2014), "Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe" , édition OCDE, pp(166_173).

المصادر والمراجع

- المادة 01من المرسوم التنفيذي 03- 79. (25 02. 2003). يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13، صفحة 18.

- المادة 02 من المرسوم التنفيذي03-78. (25 02. 2003). يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات. الجريدة الرسمية العدد13، صفحة 14.

- المادة 140 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247. (16 09. 2015). يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. الجريدة الرسمية العدد50 .

- المادة 2 من المرسوم التنفيذي 03-80. (25 2. 2003). يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية العدد 13، صفحة 22.

- حسين يحي. (2013-2014). فعالية برامج تأهيل المؤ ص وم في دول المغرب العربي. اطروحة دكتوراه في علوم االتسيير جامعة ابو بكر بلقايدتلمسان، الصفحات 228-229.

- عناني ساسية. (2014). سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها- دراسة تقييمية. مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد06، 239.

Bibliographie

- Ministère de l'industrie. (2019). Dispositifs d'aides et régimes d'incitation à l'investi ssement. Consulté le 02 04, 2019, sur https://www.industrie.gov.dz/?-Dispositifs-d-aides-et-regimes-d-

- Ministère de l'industrie et des mines. (2017, Mai). Bulletin d'information statistique de la PME, n 30.

- Ministère de l'industrie. (2019). L'aide à l'accès au financement bancaire. Consulté le 02 04, 2019, sur https://www.industrie.gov.dz/?-L-aide-a-l-acces-au-financement-

- OCDE/ la commission européenne /ETF. (2014). Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe, Edition OCDE, P63.

- World Economic Forum. (2017). The global competitiveness report 20172018-. Geneva.

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بوقادير ربيعة، نجاح عائشة (2022)، تحليل وتقييم سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 158-172